**السيناريوهات المستقبلية لمدينة القدس**

**أ.د رامز طنبور أ.د رياض العيلة**

**نضال زكي سالم عيسى**

**وزارة الاوقاف والشؤون الدينية / فلسطين**

**Dr.hazemissa@hotmail.com**

**المستخلص:**

تهدف الدراسة التعرف إلى مستقبل القدس في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، واتبع الباحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث حول السيناريوهات المستقبلية لمدينة القدس، وفي مجمل السناريوهات التي تم عرضها، يمكن نقول أن المستقبل الذي يحكم القضية الفلسطينية للحل النهائي مرتبط بقضية القدس؛ كونها محور أساسي وفارق طريق للمستقبل الخفي، حيث ستبقى اتفاقيات مستمرة دون جدوى؛ لأن الإسرائيليين لا يقبلون بأي حل مهما كان، إلا في حالة عدم وجود الفلسطينيين والعرب والمسلمين على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية، أما الرؤية المستقبلية لمدينة القدس تطرح قضية القدس في ثنايا هذه الاحتمالات الاربعة، مع ملاحظة أن إسرائيل فرضت واقع غربي القدس منذ العام 1967م تحت السيادة الاسرائيلية، وان الحديث الدائر هو بشان شرقي القدس والحلول المطروحة هنا متعددة، بصيغتها النظرية، وفي ضوء الاجتهاد تبين أن هناك ثلاث مشاهد لمستقبل مدينة شرقي القدس

الكلمات المفتاحية: (سيناريوهات، المستقبلية، مدينة القدس).

**Future scenarios for the city of Jerusalem**

**Dr. Ramiz Tanbour**

**Dr. Riad Al-Ayla**

**Nidal Zaki Salem Issa**

**Ministry of Awqaf and Religious Affairs / Palestine**

**Abstract:**

The study aims to identify the future of Jerusalem in the Palestinian-Israeli negotiations, and the researcher followed the historical and descriptive analytical method, and one of the most important results that the researcher reached on the future scenarios for the city of Jerusalem, and in the overall scenarios that were presented, we can say that the future that governs the Palestinian issue for the final solution is linked On the issue of Jerusalem; Being a primary focus and a pathway for the hidden future, where continuous agreements will remain in vain. Because the Israelis do not accept any solution whatsoever, except in the event that the Palestinians, Arabs and Muslims are not present on any part of historical Palestine. As for the future vision of the city of Jerusalem, the issue of Jerusalem is presented in the folds of these four possibilities, noting that Israel imposed the reality of western Jerusalem since 1967 AD Under Israeli sovereignty, and the talk taking place is about East Jerusalem, and the solutions presented here are numerous, as theoretical, and in light of the diligence it was found that there are three scenes for the future of East Jerusalem

**Key words:** scenarios, futures, Jerusalem .

**المقدمة:**

حظيت القدس بسبب الأهمية الاستثنائية لها؛ بالكثير من المشاريع والاقتراحات والمشاهد، بعضها فردي وبعضها الآخر جماعي، وآخر إقليمي ودولي، وقد سعت جميعها إلى طرح رؤى وحلول جزئية أو كلية لقضية القدس، وقد صدرت في معظمها عن رموز سياسية وطنية وأكاديمية أو مؤسسات دولية، بيد أن ما يهمنا هنا هو تناول أبرز ما طرحه أطراف النزاع الإسرائيليون والفلسطينيون بخصوص هذه القضية التي تعتبر بحق من أعقد حلقات النزاع العربي الإسرائيلي.

إن "الدولة الواحدة" حتى في تحقيقها النظري، ليست وصفة سحرية لحل مشاكل ستبقى كُبرى، ومنها أن الاقتصاد والهيمنة سيبقيان بيد القيادة الإسرائيلية، وربّما تكون الدولة على نسق الاقتراحات الإسرائيلية في منتصف الثمانينيات مثل مشروع "التقاسم الوظيفي" المقترح من قبل شمعون بيرس أو "تحسين شروط المعيشة" المقترح من قبل موشيه أرنز في منتصف الثمانينيات أو المبادرة الأخيرة لبنيامين نتنياهو المسمّاة بـ"السلام الاقتصادي2009م".

وفرصة (إسرائيل) الوحيدة للبقاء كدولة مستقلة وديمقراطية ليس مرتبطاً بأغلبيتها اليهودية، بل بالأساس العادل والأخلاقي الذي ستبلوره تجاه الفلسطينيين، ومن أجل أن تبقى إسرائيل بلداً يهودياً على الصعيد السكاني والخلقي، هي بحاجة إلى وجود دولة(1) فلسطينية، ويرى أولمرت إن التجسيد الجوهري لهدف الصهيونية المتمثل في وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل، وأن " وجود دولتين قوميتين يهودية وفلسطينية هو الحل الأمثل الذي يلبي التطلعات الوطنية لكلا الشعبين(2). كما ويعتقد الإسرائيليون أن حل الدولتين يقتضي بإعادة تقسيم فلسطين التاريخية إلى قسمين لإقامة دولتين لشعبين – دولة فلسطينية عربية ودولة إسرائيلية يهودية، ويوفر هذا السيناريو إمكانية لتكوين شعبين شرعيين، فلسطيني وإسرائيلي(3)، وهذا ما شدد عليه "الرئيس الأمريكي أوباما" في خطابه بجامعة القاهرة قائلا: إن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن(4)، كما ويدعم الموقف البريطاني قيام دولة فلسطينية، عبر المفاوضات المؤدية لحل الدولتين، والذي يقول إن المفاوضات هي أفضل سبيل للإيفاء بالتطلعات الوطنية للمواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين وللمجتمع الدولي، وتؤدي لقيام دولة فلسطينية على حدود عام1967، وتكون فاعلة ذات سيادة تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل وتنعم بالأمان والأمن، إلى جانب الدول الأخرى المجاورة في المنطقة (5).

تسقط دولة إسرائيل وتنتهي بفعل عربي أو بفعل فلسطيني وتظهر دولة فلسطين على كافة أرض فلسطين التاريخية، أو أن تأتي كارثة طبيعية كزلزال يزيل إمكانات وقدرات الإسرائيليين، ويصبح العرب والمسلمين والفلسطينيين عندهم قدرات أكبر، ويصبح لهم قدرات تؤهلهم على تحرير فلسطين.

ونوجز القول إن هناك العديد من السيناريوهات والمشاريع والمقترحات التي ترتبط بمدينة القدس منذ بداية الاحتلال، وفي هذه الدراسة بين الباحث هذه السيناريوهات بأشكالها المختلفة، من خلال اتباعه المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي، وتكمن أهمية الدراسة في:

* تناول البحث موضوعاً يمثل الأولوية في الأجندة الفلسطينية والاسرائيلية.
* يقدم البحث رؤية شاملة لسيناريوهات المفاوضات المتعلقة بالقدس.

وبينما تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيس التالي: ما مستقبل القدس في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيس السابق مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في الآتي:

1. ما السيناريوهات المستقبلية للحل النهائي لقضية فلسطين؟
2. ما السيناريوهات المستقبلية للحل النهائي لقضية القدس؟

وتهدف الدراسة التعرف إلى:

1. تحديد السيناريوهات المستقبلية للحل النهائي لقضية فلسطين.
2. تحديد السيناريوهات المستقبلية للحل النهائي لقضية القدس.

* **السيناريوهات المستقبلية للحل النهائي لقضية فلسطين:**

ان هناك مشكلة متعددة المستويات متعلقة بالقدس، فالعداوة والكراهية من اليهود ضد الفلسطينيين، يحول دون الوصول لتأسيس دولة واحدة، وتحول دون أي شراكة أو أي حلول قائمة، وذلك لعنصرية المجتمع الإسرائيلي وانغلاقه على ذاته، ولرفض حكوماته تحقيق المساواة في جميع الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية بين كافة المواطنين من الفلسطينيين واليهود، وتحسباً لمخاطر النمو السكاني (الديموغرافيا) للفلسطينيين المتنامية التي تحول اليهود في فلسطين إلى أقلية في الأعوام القليلة القادمة.

ويتوخى الحال وضع علاجات لها، والسؤال الذي قد يثار هنا، اذا كانت الاطراف المعنية بالمشكلة بشكل مباشر لم تصل الى حل منذ العام 1993م، فما الحلول المستقبلية المتوقعة للإجابة عن ذلك، نقول ان المستقبل الذي يحكم القضية الفلسطينية عدة سناريوهات للحل النهائي لقضية القدس:

**أولاً: قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية:**

على أرض فلسطين التاريخية ومهما كان سعة كل منهما، ومهما كان خط الحدود الذي يفصل بينهما، المهم أن هناك اعتراف متبادل فلسطيني-إسرائيلي بكون الخط هو خط حدود دائم، ويفصل بين شعبين مستقلين، على أساس قراري الأمم المتحدة رقم 242 لعام 1967م و338 لعام 1973م، فالدولة الفلسطينية تقوم على أراضي حدود الرابع من حزيران – يونيو عام 1967م أي مناطق الضفة المحتلة بما تشمل شرقي القدس وقطاع غزة وما يربطهما والتي تشكل 22% من مساحة فلسطين الانتدابية وإسرائيل التي أقيمت منذ العام 1948م على نحو 78% من مساحة فلسطين الانتدابية(6)، وهذا التقسيم سينهي المطالبات بالأرض وسينهي الحديث عن المستوطنات، وينهي الحديث عن قضية اللاجئين، كونه سيبنى على ترتيبات دائمة بشان كل قضايا الحل النهائي وبضمنها القدس، وإن الطريقة الوحيدة لخفض معدلات الخصوبة الفلسطينية المتنامية تكمن في التعايش السلمي وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس، ويساعد الانتقال إلى السلام بين الطرفين(7).

وبإيجاز نستطيع القول، أن مواقف المجتمع الدولي شكلت قوة داعمة باتجاه إنجاز حل الدولتين، ولكنه لم يشكل قوة ضاغطة تمتلك آليات تنفيذ بسبب التعنت الإسرائيلي، إلا أن هذا الخيار مازال قائماً وفق ما عبر عنه المجتمع الدولي، واحتمالات قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، اعتبر احد النتائج التي يؤمل ظهورها، من توقيع اتفاقات السلام الفلسطينية -الإسرائيلية منذ اتفاق اوسلو 1993م، بيد أنه اجل النظر في هذا الموضوع حتى تنتهي الأطراف المعنية من علاج القضايا الخلافية اليسير حلها، واعتبر إعلان قيام دولة فلسطينية من بين قضايا الحل النهائي، الا ان الواقع الموجود على الارض الذي تدفع اليه اسرائيل يجعل اطروحات الخيارات الثلاثة الاخرى قائمة.

**ثانياً: قيام دولة واحدة تضم كل أرض فلسطين التاريخية ( ثنائية القومية):**

مهما كان الاسم الذي ستأخذه، وتضم في ثناياها الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويمنح كلاهما حقوق مواطنة الدولة الممكن إقامتها، وهذا من شانه ان ينهي قضية الصراع العربي الإسرائيلي من الأصل، كون الدولة الجديدة ستنشأ على أساس معيار المواطنة وليس على أساس عوامل التاريخ والدين والتفوق، وستحل تلقائيا قضايا الصراع المطروحة، ربما باستثناءات بسيطة تتعلق بقضية اللاجئين، كون لا داعي لإقامة حدود بين فلسطينيين واسرائيليين ولا داعي لطرح السيادة على الاماكن الدينية.

وطُرحت فكرة "الدولة الواحدة" أيضاً من قبل المفكّر الفلسطيني والعالمي إدوارد سعيد، واقترح لها الرئيس الليبي معمّر القذّافي اسماً هو "إسراطين" أمّا رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أحمد قريع، فقد هدّد إسرائيل بأنّها إن لم تؤدِّ استحقاقاتها تجاه الشعب الفلسطيني فسوف يطالب بـ"الدولة الواحدة"(8)، وأخذ حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يكسب شعبية بين المثقفين الفلسطينيين، بسبب فشل عملية أوسلو(9)، وبنفس الوقت، أن فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية تبقى تثير تخوفات الفلسطينيين في ظل حالة الضعف الفلسطيني والفصل ما بين غزة والضفة واستمرار تآكل السلطة الفلسطينية في الضفة، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تسعى لتقويض قدرة السلطة الفلسطينية في الضفة المحتلة، وجاء الارتفاع الجديد بالمطالبة بحلّ "الدولة الواحدة ثنائية القومية" تعبيرًا عن اليأس من إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود أراضي الـ67، نتيجة للتنكّر الإسرائيلي بالأساس لحقوق الشعب الفلسطيني والاستيطان والجدار العازل، ونتيجة لحالة الانقسام الفلسطينية وتعزيز قوّة الحركات الإسلامية، ولكنّ الكلّ يجمع أنّه رغم كلّ المعوقات فإن إقامة دولة فلسطينية على حدود ال1967 تتطلّب جهدًا أقلّ بكثير من المعركة طويلة الأمد والتي لا يضمن نتائجها أحد(10)، ورغم قبول هذا التصور من وجهة النظر الفلسطينية المرغمين عليه، إلا أن هذا السيناريو كان مرفوض من قبل الموقف الإسرائيلي بإجماع معلن في إسرائيل يرفض فكرة الدولة الواحدة، كونهم يرونها نهاية إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية، ونهاية للمشروع الصهيوني في فلسطين، لذلك لا يوجد جدل في إسرائيل على الرفض المطلق لهذا السيناريو؛ لعدة أسباب، منها: العامل الديموغرافي، ومشروع الدولة اليهودية، والناحية الأمنية، وسعيهم للانفصال عن السكان الفلسطينيين، لكن دون الانفصال عن الأرض ، وهم يكرهون وجود الفلسطينيين.

ونستطيع القول، لا شك أنه في حالة فشل كل خيارات التسوية ليس أمام الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق إلا التشبث بأرضهم ولكن فرض وضع الدولة ثنائية القومية يحتاج لنضال لا يقل عن النضال من أجل الدولة المستقلة، وهذا يتطلب وجود استراتيجية فلسطينية واحدة حول هذا الهدف ولا يبدو في الواقع إمكانية وجود هذه الاستراتيجية(11) فإن حل الدولة الواحدة قد يُؤّمن إعادة توحيد وتجمع الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، ويحمل في طياته حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، المستندة إلى القانون الدولي في العودة، ومعولاً على التفوق الديموغرافي المحتمل**،** الذي سيحسم الأغلبية للصالح الفلسطيني، رغم أهمية هذا الطرح ولكنه لم يأت في سياق تغيير موازين القوى بل جاء نتيجة تراجع وضعف سياسي وإذا كان قائماً على ذلك يعني تشريع كل ما قامت به إسرائيل طوال السنوات الماضية من ضم للأراضي الفلسطينية تحت بند قانون أملاك الغائبين، بالإضافة لتحديد حقوق المواطنين العرب، لذا فإن على الشعب الفلسطيني أن يحدد أولوياته ليس من زاوية ردة الفعل العفوية بل من خلال دراسة واعية لآفاق الحل العملية.

**ثالثاً: سيطرة إسرائيل على كافة الأراضي الفلسطينية:**

وعندها لن يكون هناك أرض يطالب بها الشعب الفلسطيني، وسيكون الواقع فارضاً على الفلسطينيين أما الاندماج ببلاد بديلة وهي أوطان اللجوء، أو الضغط على المجتمع الدولي من أجل تكوين وطن بديل خارج ارض فلسطين التاريخية ليعالج العالم قضية أخلاقية تسبب بها العالم الغربي، أو ربما في أقل تقدير تكوين كانتونات داخل اسرائيل الجديدة تتمتع بحكم ذاتي.

**رابعاً: دولة فلسطينية للفلسطينيين على كافة أرض فلسطين التاريخية:**

تسقط دولة إسرائيل وتنتهي بفعل عربي أو بفعل فلسطيني وتظهر دولة فلسطين على كافة أرض فلسطين التاريخية، أو أن تأتي كارثة طبيعية كزلزال يزيل إمكانات وقدرات الإسرائيليين، ويصبح العرب والمسلمين والفلسطينيين عندهم قدرات أكبر، ويصبح لهم قدرات تؤهلهم على تحرير فلسطين.

وفي مجمل السناريوهات التي تم عرضها، يمكن نقول أن المستقبل الذي يحكم القضية الفلسطينية للحل النهائي مرتبط بقضية القدس؛ كونها محور أساسي وفارق طريق للمستقبل الخفي ، حيث ستبقى اتفاقيات مستمرة دون جدوى؛ لأن الإسرائيليين لا يقبلون بأي حل مهما كان، إلا في حالة عدم وجود الفلسطينيين والعرب والمسلمين على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية.

**السيناريوهات المستقبلية للحل النهائي لقضية القدس:**

وإن الرؤى المستقبلية لمدينة القدس تطرح قضية القدس في ثنايا هذه الاحتمالات الاربعة، مع ملاحظة أن إسرائيل فرضت واقع غربي القدس منذ العام 1967م تحت السيادة الاسرائيلية، وان الحديث الدائر هو بشان شرقي القدس والحلول المطروحة هنا متعددة، بصيغتها النظرية، وفي ضوء الاجتهاد تبين أن هناك ثلاث مشاهد لمستقبل مدينة شرقي القدس، ومنها:

1. **المشهد الديني**:

وهو المشهد القائم على اعتبار مدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وتحت سيادتها، مع ضمان حرية العبادة للمسيحيين والمسلمين، والسماح لهم بإدارة أماكنهم الدينية الخاصة بهم، وفق ترتيبات تنحصر في شؤون الإدارة والتنظيم دون أن ترقى بأي حال إلى مستوى السيادة(12)، حيث طرحت إسرائيل لتنفيذ ذلك سيناريوهات عديدة، ضمن ترتيبات مع جهات متعددة ومتنوعة، غير أن إسرائيل تتخوف من هذا المشهد؛ خشية أن يستخدم كأداة لتثبيت السيادة الفلسطينية على المدينة، من خلال اللجوء إلى تخصيص أراض وممتلكات لغايات الوقف الديني بهدف تحقيق السيطرة الجغرافية ومنع المصادرة أو البيع لليهود، أو من خلال استخدام نفوذ المؤسسات الدينية بؤراً للنفوذ السياسي.

ومن ضمن تصورات المشهد الديني للقدس المدولة لذاتها، ويقصد بالقدس المدولة لذاتها بـ: وضع القدس خاص بحكم الوضع الديني والمقدسات فيه، سواء كان الامر بتحقق إقامة دولتين على أرض فلسطين، أو أقيمت دولة فلسطينية/ إسرائيلية واحدة تستثني القدس منها، ويدفع الى تدويل شرقي القدس، أطراف فلسطينية وإسرائيلية ودولية عدة، بحكم أن طرق حسم أو تسوية الصراع على المدينة فيه صعوبة، وأن الأفضل هو ترك السيادة عليها عائمة، يديرها مجلس من اتباع الاديان الثلاثة، وان لا تخضع لاتباع دين أو سيادة سياسية محددة، وأن يعالج وضعها الخدمي بإيرادات الحج للمدينة والسياحة والضرائب والمنح والمعونات الدولية، إلا أن تحقق هذا الاحتمال يضعف منه اراء المتشددين الذين يريدون جعل الاماكن المقدسة (الحرم القدسي، حائط المبكى، كنيسة القيامة) تحت سيادتهم. ومن اهم الداعين الى تحقيق سيادة او اشراف دولي على القدس الشرقية الفاتيكان، وتوسعت مطالب الفاتيكان حتى دخل مع اسرائيل بجولات مفاوضات سرية في يونيو لتحديد سلطات اشارف الفاتيكان على المدينة المقدسة، وانتهت المفاوضات في نهاية كانون أول - ديسمبر 1993م ، ومفاد الاتفاق هو المطلب البابوي المتضمن عدم الاعتراف بشرعية اي اجراء تقوم به اسرائيل من اجل تغيير الطابع الخاص بمدينة القدس الشرقية، قد وقع الفاتيكان مع السلطة الفلسطينية اتفاقا يقضي باعتراف الفاتيكان بحق السلطة الفلسطينية بالأشراف والسيادة على القدس الشرقية بحدود معدلة في مقابل اعتراف السلطة الفلسطينية بحق الفاتيكان بالإشراف على مدينة القدس القديمة، ولقد جاءت انتفاضة الأقصى في أيلول - سبتمبر2000م لتؤخر تنفيذ الاتفاقيتين اللتان عقدهما الفاتيكان مع كل من اسرائيل والسلطة الفلسطينية ولتحرج الفاتيكان والمصالح التي يرمي لتحقيقها في المنطقة سيما وان السبب الرئيس لاندلاع الانتفاضة كان مسالة السيادة الاسرائيلية على القدس الشرقية، في ظرف منح الفاتيكان الرئيس عرفات ضمانات بشان القدس الشرقية، وتمادي اسرائيل في تجاوز التزاماتها في اتفاقية كامب ديفيد الثانية(13).

1. **المشهد الوظيفي**:

طرحت إسرائيل هذا المشهد بقوة، وذلك بإعطاء الفلسطينيين في شرقي القدس حكماً ذاتياً إدارياً (بلدياً، وظيفيا)، يمكنهم من تسيير شؤونهم اليومية، في ظل الحفاظ على "وحدة المدينة" تحت السيادة الإسرائيلية(14)، واقترحت إسرائيل نماذج عديدة لتطبيق هذا المشهد، والذي ينَظَر إليه على أنه أساس لتطوير واقع تعايش جديد، يقوم على تهميش مطالب الفلسطينيين السيادية، من خلال تقديم الصلاحيات الوظيفية على أنها "سيادة وظيفية"، بما يحقق نوعاً من التعويض النفسي لديهم، بأن لهم شيئاً يملكونهم في القدس، في حين تسيطر إسرائيل على المدينة بكاملها، ومع ذلك فإن المخاوف الإسرائيلية من هذا المشهد تتمثل في(15)، صعوبة تحقيق الفصل على أساس الانتماء الديني القومي(16)، وقضية "التوازن الديموغرافي" بين الطرفين في المدينة والتي تحرص إسرائيل على المحافظة عليه، وإمكانية تطور هذه التسوية إلى الانفصال الكامل عن إسرائيل، خاصة مع إتباع الفلسطينيين استراتيجية "السيادة الزاحفة"، وذلك بتعزيزهم لوجودهم ومؤسساتهم، ومن ثم الاستغناء عن المؤسسات والخدمات الإسرائيلية، وهو ما يمكن تطويره باتجاه الاستقلال الجزئي أو الكلي عن إسرائيل(17).

بيد أن منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية رفضتا هذا المشهد وما زالتا؛ لأنه يتعامل مع الفلسطينيين في القدس على أساس أقلية عرقية، ويفصل السكان عن الأرض، فهم في الوقت الذي ينتمون فيه إلى الدولة الفلسطينية، ليس لتلك الدولة أية صلاحيات أو سلطات في القدس(18)، وكذلك رفض سكان القدس الفلسطينيون هذا المشهد منذ الاحتلال عام 1967م؛ معتبرين أن ذلك اعتراف بالاحتلال، وعليه فإنه يمكن القول إن هذا المشهد أيضاً لا يصلح أساساً لتسوية قضية القدس.

1. **المشهد الجغرافي**:

وتمثل في تحقيق السيطرة الجغرافية (الإقليمية) على القدس، على أساس مبدأ السيادة عليها(19) وتندرج تحت هذا المشهد عدة نماذج فرعية وهي: (القدس المقسمة؛ القدس عاصمة موحدة لدولتين، القدس البديلة، عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية - الأحياء العربية فيها).

1. **القدس المقسمة:**

بمعنى أن يتم تقسيم شرقي القدس وفق اعتبارات عدة، منها: جغرافية ودينية، بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وهذا الخيار ممكن في ظرف عدة احتمالات: قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، سيطرة فلسطينية وإسرائيلية على كامل الاراضي الفلسطينية، بحيث توضع خصوصيات دينية، والدعوات لتقسيم شرقي القدس سواء العربية أو الأوروبية أو الفلسطينية أو الإسرائيلية، كل منها يختلف عن الأخرى بنوع وكيفية التقسيم، وكافة الاطراف المعنية بالتسوية تطرح قاسم مشترك وهو أنها تعلن احترام توفير حرية العبادة للأماكن المقدسة المختلفة، وطالما ان وضع ما قبل حزيران 1967م من المستبعد قيامه، كون هناك حقائق على الارض يصعب تغييرها، فان التفكير في حل دائم للصراع يجعلنا نفكر في هكذا تسوية كفلسطينيين.

ومشهد القدس المقسمة، يقوم على تجزئة السيادة على القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحيث تكون السيادة على شرقي القدس للفلسطينيين، وغربي القدس للإسرائيليين، بحيث تمثل حدود العام 1967م، حداً فاصلاً بين الشطرين، ومن ضمن هذه الخطط خطط التدويل المختلفة التي يمكن تقسيمها لنوعين: الخطة الأولى لتدويل أراضي القدس عبر إيجاد نظام دولي في أراضي القدس عموماً وفقاً للحدود المرسومة في قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947م، والثانية وظيفية لتدويل مهام محددة في القدس تتعلق بإدارة وحماية الأماكن المقدسة سواء أكان ذلك عبر هيئة دولية خالصة أو تشكيل مجلس ديني من الطوائف المختلفة للقيام بهذه المهمة، إلا أنه يوجد خيار ثالث ألا وهو تقسيم السيادة على مناطق محددة في شرقي القدس، والواضح، أن هناك ضغوطا فلسطينية وعربية وأوروبية، ما ازلت محدودة إلا أنها تنتهي الى ضرورة تسريع الاعتراف أن شرقي القدس كلها أو قسم منها يجب أن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية، قبل ان تكمل إسرائيل ابتلاعها واقعيا، فمثلا، ووصى قناصل وممثلو الدول الأوروبية لدى اسرائيل والضفة في شهر يناير 2011 في تقرير لهم الدول الاوروبية الى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين بشكل فعلي ( أي في نهاية عام 2010)، وإلى الامتناع عن الوصول لمكاتب الحكومة الإسرائيلية فيها من خلال الإقرار بأنها ستكون العاصمة المستقبلية للشعب الفلسطيني من دون انتظار نتائج عملية التسوية، كما طالبوا باتخاذ إجراءات عملية للاحتجاج على ممارسات اسرائيل في شرقي القدس، فطالبوا باعتراف الاتحاد الاوروبي بمكاتب السلطة الفلسطينية في شرقي القدس، وفرض مقاطعة شاملة على النشاطات كافة التي تقوم بها اسرائيل في القدس الشرقية، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية كافة التي تنتج فيها، ودارسة منع مستوطنين متطرفين يعيشون في القدس الشرقية من دخول دول الاتحاد الأوروبي، وانتهى التقرير للقول: "إذا لم يتم وقف التوجهات الحالية في شرقي القدس المحتلة بسرعة، فإن إمكانية جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ستصبح غير قابلة للتطبيق، مما يشكل خطرا على احتمالات تحقيق السلام على أساس حل الدولتين(20).

وهذا المشهد يلبي مطالب منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ويتفق مع تفسيرها لقراري مجلس الأمن (242 و338) وصيغة الأرض مقابل السلام(21)، ومن المستبعد أن تبدي المنظمة حسب مواقفها المعلنة استعداداً للمساومة عليه، خاصة وأنه يمثل في الأصل تنازلاً وتفريطاً بالحقوق السيادية الفلسطينية في غربي القدس(22)، وتوافق منظمة التحرير على إبقاء المدينة مفتوحة، في الاتجاهين؛ شرط أن تكون السيادة مجزأة، متبعة بذلك سياسة "براجماتية" تسعى لاختراق الموقف الإسرائيلي ومجاراة الرغبة الدولية في عدم تقسيم القدس، وتطبيق قراري (242 و338)، وهو ما يزيد من تخوف إسرائيل من أن يتمكن الفلسطينيون من تحقيق أغلبية في المدينة بمرور الوقت، والمساس بالأغلبية اليهودية في القدس الغربية، كما تتذرع في رفضها بدواعٍ أمنية، كاتخاذ شرقي القدس قاعدة لشن هجمات ضدها في إطار المدينة المفتوحة، من غير أن تكون قادرة على ملاحقة المهاجمين في شرقي القدس، التي ستكون خاضعة للصلاحيات الفلسطينية وفقاً لمبدأ التجزئة(23)، وترى إسرائيل في ذلك التقسيم أو الاقتراح، بأن تكون المدينة عاصمة لأي كيان آخر، نسفاً لجوهر التطلعات الصهيونية والسياسات بعيدة المدى لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ، وإجماع الرأي العام الإسرائيلي، كما تعتبر تخليها عن القدس القديمة، سيؤدي إلى بروز تساؤلات حقيقية عن مدى شرعية إسرائيل كـ "دولة يهودية"، وإلى تفسخ نسيج المجتمع الإسرائيلي وحدوث انقسامات داخلية وخلافات مع يهود العالم تؤثر على المستقبل السياسي لإسرائيل(24).

كما أنه سيوقعها تحت تهديد أية قوة من جهة الشرق، علاوة على أن تقسيم القدس قد ينعش المطالب الإسلامية بملكية حائط البراق، كما يقوي المطالب الداعية لاستعادة غربي القدس(25).

ولكن فكرة التقسيم ضعيفة كون الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تخرج من ثوبها الداعم إلى الإسرائيليين، ولم تتبني الفكرة بشكل واضح بل تكللها كلمات في إدارة أوباما، مبطنة دون العمل الفعلي لتطبيقها، حيث ذهب كلا من زبيغنيو بريجنسكي (مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر) و ستيفين سولارز (النائب الامريكي وعضو مجلس إدارة مجموعة الأزمات الدولية) الى ان :" الوصول إلى اتفاق سلام شامل يصب في صالح جميع الأطراف، وهو يخدم المصالح القومية الأميركية لأن احتلال الضفة الغربية والعزلة المفروضة على قطاع غزة يعزز حالة الاستياء لدى المسلمين إزاء الولايات المتحدة، ولكن لتحقيق سلام لا يكفي الإعلان عن مقترح سلام أميركي، إنما يحتاج الأمر الى خطوة جريئة درامية في مشهد مهم تاريخيا بقصد إحداث الزخم السياسي والنفسي اللازم لتحقيق اختراق كبير في هذا الصدد.

1. **القدس البديلة:**

وللخروج من تلك المحاذير؛ فإن إسرائيل طرحت مشهد (القدس البديلة)، بحيث يتم احتواء المطالب الفلسطينية في القدس، من خلال توسيع المدينة باتجاه الضفة المحتلة، وإقامة عاصمة فلسطينية بديلة تحمل اسم القدس، ولكن خارج الحدود البلدية للقدس الحالية، وهو ما مهدت له مباحثات (أبي مازن- بيلين)(26)، بحيث تكون (أبو ديس والعيزرية) مقراً لها، على أن يعترف الفلسطينيون بالقدس بشطريها عاصمة لإسرائيل أو على الأقل غربي القدس، مع إبقاء شرقيها قيد التفاوض لمدة طويلة تمكن إسرائيل من فرض رؤيتها على المدينة، أما البلدة القديمة فتمنح حصانة خاصة، حيث تدار بشكل مشترك، في حين يدير الفلسطينيون منطقة الحرم الشريف وكنيسة القيامة، ولعل هذا المشهد ذو أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل؛ لأنه يمكنها من الاحتفاظ بالسيطرة على كامل القدس، كما يعطي الانطباع في ذات الوقت بأنها قدمت تنازلات تسمح بإقامة عاصمة للفلسطينيين في "القدس الموسعة"، ولعل وثيقة بيلين – عباس تمهد لذلك، لكن الفلسطينيين يرفضون هذا المشهد الذي لا يلبي الحد الأدنى من مطالبهم في القدس، ومن المؤكد أن أي تعريف بديل للقدس سوف يهدد أية قيادة فلسطينية وسيقوض شرعيتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني(27).

1. **إقامة عاصمة فلسطينية شرقي القدس:**

مشهد يدعو إلى إقامة عاصمة فلسطينية شرقي القدس، بحيث تتمتع بتواصل جغرافي مع الدولة الفلسطينية المقترحة، ويسمي ذلك الأنموذج بـ "السيادة المبعثرة" على القدس، والذي بموجبه يكون للفلسطينيين سيادة على قطاعهم (مناطق التركز الفلسطيني دون البلدة القديمة)، وللإسرائيليين كذلك، ويتم ذلك في إطار استمرار الاعتراف بوحدة المدينة، وإقامة بلديتين بينهما تعاون في مسائل متعددة، منها مشاريع البنى التحتية، وترتبطان بمكتب تنسيق يرأسه يهودي كرمز للسيادة الإسرائيلية، كما يتطلب ذلك توسيع المدينة، ويتسق ذلك الأنموذج أيضاً مع مشروع "المدينة المفتوحة"(28).

ولكن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية اعتبرتا ذلك أقل بكثير مما يطمح إليه الفلسطينيون، والذي أقله القدس بحدودها عام 1967م، بما فيها البلدة القديمة، إذ بدونها لا معنى للقدس ولا شرعية؛ لذا تعهدوا بإحباط أية تسوية لا تضمن ذلك(29)، كما تم التعبير شعبياً عن رفض الحلول التجزيئية والبديلـة المقترحـة للقدس، من خلال مواثيق العهد التي يتم التوقيع عليها والتي يعلن فيها الموقعون على رفـض "كافة تلك المشاريع والتمسك بالقدس أرض إسلامية عربية"**،** كما جاء في "عهد القدس"، وهي وثيقة تعاهد فيها المجتمعون في باب السلسلة قرب الحرم القدسي (30)، ويتضح هذا المطلب إذا عرفنا أن أكبر تركز سكاني للفلسطينيين في شرقي القدس يقع داخل أسوار المدينة القديمة، بل أن المطالب الإسلامية في القدس تجزم على فرض السيطرة الإسلامية على المدينة القديمة ومحيطها التي تعتبرها جزءاً مهماً من أرض فلسطين، باعتبارها أرض وقف إسلامي، لا يمكن ولا يجوز التنازل عنها، بل وتعتبر الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية، نوعاً من التخلي عن الإسلام نفسه.

وعن ذلك قال مايكل دامبر(31): "قضية السيادة لن تنتهي، صحيح أن الفلسطينيين في الوقت الحالي ليس لديهم قدرة على حسم الأمور، لكن لحل قضية القدس يجب الاعتراف بالحقائق التالية: الفلسطينيون يشكلون وجوداً مادياً قوياً في المدينة، ويرغبون في العيش تحت السيادة الفلسطينية، صحيح أن السلطات الإسرائيلية يمكنها فرض السيطرة العسكرية على شطري المدينة، لكن القضية الأهم هي أن المدينة من النواحي المعمارية، الأدبية، الطقوس والمراسم الدينية، وكذلك النمو السكاني غير اليهودي، مدينة: فلسطينية، عربية إسلامية ومسيحية(32).

1. **القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل:**

أي سيطرة إسرائيل الكاملة على الأراضي الفلسطينية بقوة السلاح والدعم الأمريكي، أو بظهور دولتين لكن تفرض إسرائيل سيطرتها الكاملة على شرقي القدس، بحكم سياسات واقعية تفرضها على هذه المناطق، تحت عدم جدية فلسطينية وسكوت عربي وإسلامي، ومباركة ضمنية من الولايات المتحدة.

وذهب رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو في احتفالية في كنيس الرباي في 12 أيار- مايو في ذكرى (يوم القدس)، وهو الذكرى السنوية لاحتلالها عام1967م، وفقاً للتقويم العبري، إلى نفي الرباط بين العرب والمسلمين والقدس، وقال: "إن هناك اربطا وشائجيا بين اليهود والقدس.. فهي العاصمة الوحيدة لليهود.. وهي التي ذكرت في التوراة عشرات المرات، لكنها لم تذكر في القرآن ولو مرة واحدة، .. اننا لم نتنازل يوما عن رباطنا بالقدس، والنضال من أجل القدس هو نضال من أجل الحقيقة البسيطة، وهي أننا موجودون في القدس منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة، بينما هناك من يحاول تجاهلنا وإظهارنا ضيوفاً على المدينة، لقد بنيناها وسنواصل بناءها(33)، وهذا ما يدلل على تجاه إسرائيل الى ضم شرقي القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل في إطار القدس الموحدة، هو تجاه ظاهر على أغلب السياسات والتصريحات التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون، ويذهب د. دوري غولد(34)0في كتابه (المعركة على القدس.. التحدي السياسي أمام اسرائيل) أن: "الفلسطينيين يستغلون كل فرصة ومناسبة للإضرار بالمصالح الاسرائيلية في المدينة، فهم يرددون اطروحة الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين في المدينة دون التطرق لنظيرتها الخاصة باليهود،..". وفي اطار هذا الاحتمال لا يمكن طرح خيارات تتعلق بالفلسطينيين في القدس الشرقية إلا في اطار الاعتراف بوجود مصالح دينية محدودة في إطار الحرم القدسي، والذي يرى الكاتب انه بالإمكان ضمانه في اطار ترتيبات سياسية وأمنية تقوم بها اسرائيل(35)، ولكن ما زال الموقف الشعبي والمؤسساتي الفلسطيني والعربي يجابهه هذا السناريو.

1. **القدس عاصمة لدولة واحدة على كل ارض فلسطين التاريخية:**

يبقى هناك خيار واقعي أخر، ألا وهو أن احتمالات قيام دولتين أو قيام دولة فلسطينية على أرض فلسطين غير ممكنة، وأن الاحتمال الوارد هو أما أن تبتلع اسرائيل كل الأراضي الفلسطينية أو أن يتفق الفلسطينيون والاسرائيليون على إقامة دولة علمانية قائمة على المواطنة على كل أرض فلسطين التاريخية، ومبعث هذا الاحتمال هو أن الاستيطان قد انتهى فعليا إلى إنهاء أي امل بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ويتضح مما سبق أهمية هذا المشهد الجغرافي من بين المشاهد الأخرى، حيث يعتبر المدخل الرئيس للتسوية أو استمرار الصراع على القدس؛ لأنه يتعاطى مع القضية الجوهرية في الصراع والمتعلقة بالسيطرة الجغرافية والسيادية على المدينة، وبخصوص هذا المشهد، فإن إسرائيل تتخذ مواقف متشددة، فهي تطالب باستمرار سيطرتها على كامل مدينة القدس بشطريها، مع تقديم طروحات تسعى إلى تطويع المطالب، الفلسطينية ثم الالتفاف عليها، وهذا أمر سعى إليه الفلسطينيون منذ انخراطهم في عملية التسوية، وهذا أمر غير ممكن فعليا.

وبخصوص نتائج الفصل الختامي حول مستقبل القدس في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية تناول الباحث مستقبل القدس في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من خلال مبحثين تتمثل في " السيناريوهات المستقبلية للحل النهائي لقضية فلسطين ، الدور العربي في التصدي للمخططات الإسرائيلية، السيناريوهات المستقبلية للحل النهائي لقضية القدس "، تبين:

أن المستقبل الذي يحكم القضية الفلسطينية له عدة سناريوهات للحل النهائي، منها:

* قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية.
* قيام دولة واحدة تضم كل أرض فلسطين التاريخية ( ثنائية القومية).
* سيطرة إسرائيل على كافة الأراضي الفلسطينية.
* دولة فلسطينية للفلسطينيين على كافة أرض فلسطين التاريخية.

**خلاصة الدراسة:**

وفي مجمل السناريوهات التي تم عرضها، يمكن نقول أن المستقبل الذي يحكم القضية الفلسطينية للحل النهائي مرتبط بقضية القدس؛ كونها محور أساسي وفارق طريق للمستقبل الخفي، حيث ستبقى اتفاقيات مستمرة دون جدوى؛ لأن الإسرائيليين لا يقبلون بأي حل مهما كان، إلا في حالة عدم وجود الفلسطينيين والعرب والمسلمين على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية.

أما الرؤية المستقبلية لمدينة القدس تطرح قضية القدس في ثنايا هذه الاحتمالات الاربعة، مع ملاحظة أن إسرائيل فرضت واقع غربي القدس منذ العام 1967م تحت السيادة الاسرائيلية، وان الحديث الدائر هو بشان شرقي القدس والحلول المطروحة هنا متعددة، بصيغتها النظرية، وفي ضوء الاجتهاد تبين أن هناك ثلاث مشاهد لمستقبل مدينة شرقي القدس، ومنها:

**المشهد الديني**: وهو المشهد مرفوض من قبل الإسرائيليين؛ خشية أن يستخدم كأداة لتثبيت السيادة الفلسطينية على المدينة، **ومن ضمن تصورات المشهد الديني للقدس المدولة لذاتها.**

**المشهد الوظيفي**: طرحت إسرائيل هذا المشهد بقوة، وذلك بإعطاء الفلسطينيين في شرقي القدس حكماً ذاتياً إدارياً (بلدياً، وظيفيا)، يمكنهم من تسيير شؤونهم اليومية، في ظل الحفاظ على "وحدة المدينة" تحت السيادة الإسرائيلية، ومع ذلك فإن المخاوف الإسرائيلية من هذا المشهد تتمثل في صعوبة تحقيق الفصل على أساس الانتماء الديني القومي، وقضية "التوازن الديموغرافي" بين الطرفين في المدينة والتي تحرص إسرائيل على المحافظة عليه، كما أن منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية رفضتا هذا المشهد وما زالتا؛ لأنه يتعامل مع الفلسطينيين في القدس على أساس أقلية عرقية.

**المشهد الجغرافي**: وتمثل في تحقيق السيطرة الجغرافية (الإقليمية) على القدس، على أساس مبدأ السيادة عليها وتندرج تحت هذا المشهد عدة نماذج فرعية وهي: (القدس المقسمة؛ القدس عاصمة موحدة لدولتين، القدس البديلة، عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية - الأحياء العربية فيها).

جميع الخيارات المطروحة تبقى صعبة، و يبقى هناك خيار واقعي أخر، ألا وهو أن احتمالات قيام دولتين أو قيام دولة فلسطينية على أرض فلسطين غير ممكنة، وأن الاحتمال الوارد هو أما أن تبتلع اسرائيل كل الأراضي الفلسطينية أو أن يتفق الفلسطينيون والاسرائيليون على إقامة دولة علمانية قائمة على المواطنة على كل أرض فلسطين التاريخية، ومبعث هذا الاحتمال هو أن الاستيطان قد انتهى فعليا إلى إنهاء أي امل بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ويتضح مما سبق أهمية هذا المشهد الجغرافي من بين المشاهد الأخرى، حيث يعتبر المدخل الرئيس للتسوية أو استمرار الصراع على القدس؛ لأنه يتعاطى مع القضية الجوهرية في الصراع والمتعلقة بالسيطرة الجغرافية والسيادية على المدينة، وبخصوص هذا المشهد، فإن إسرائيل تتخذ مواقف متشددة، فهي تطالب باستمرار سيطرتها على كامل مدينة القدس بشطريها، مع تقديم طروحات تسعى إلى تطويع المطالب، الفلسطينية ثم الالتفاف عليها، وهذا أمر سعى إليه الفلسطينيون منذ انخراطهم في عملية التسوية، وهذا أمر غير ممكن فعليا.

**قائمة الهوامش :**

مرسي، مصطفى (2005): "البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي". مجلة شؤون عربية، العدد 121.ص208

عدوان، بيسان (2007):"اتجاهات جديدة في الخطاب الإسرائيلي"، مؤتمر هرتسليا. موقع أجراس العودة..

يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.ص375-376.

علاونة، كمال إبراهيم(2009). قراءة في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة 4 حزيران 2009.

<https://drkamalshehadeh.wordpress.com/author/kamalshehadeh/page/144/>

1. وزارة الخارجية البريطانية،2011.
2. المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل), ص8.
3. زريق، إيليا (2003):"الديموغرافيا والترانسفير طريق إسرائيل إلى اللا مكان". مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت،العدد55، ص 45.
4. عودة، أيمن (2009):" بين "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة". دراسة منشورة على موقع الجبهة الديمقراطية للتغيير والمساواة.

<http://www.aljabha.org/index.asp?i=46133>

1. غرينبيرغ، لويس.(2009):"الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني1.2.7دول: رؤية المستقبل". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. العدد34.ص41-45.

أبراش، إبراهيم(2012):" ما وراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين". موقع الحوار المتمدن، العدد 3876،تاريخ التصفح 5/11/2012.

أبراش، إبراهيم (2012):" ما وراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين" .موقع الحوار المتمدن، العدد 3876،تاريخ التصفح 5/11/2012.

**https://middle-east-online.com/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1**

1. جولد، دوري (1996م) ، الحل الدائم ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، بيـروت، ربيـع 1996، ص 38;

Marshall J. Breger(1994), The new Battle for Jerusalem, The Middle East Quarterly, December 1994, Volume 1, number 4. on: <http://www.meforum.org/article/204>

عبد الرازق، علاء (2008). موقف الفاتيكان من قضية القدس: الجذور التاريخية والمواقف المعاصرة، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ص 8-12.

لاتندريس، آن (1998م)، السياسات الإسرائيلية تجاه القدس، في كتاب: نحو استراتيجية فلسطينية تجـاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، رام الله: جامعة بيرزيت، 1998، ص 35-32.

جولد، دوري (1996م)، الحل الدائم ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، بيـروت، ربيـع 1996، ص 141;

Marshall J. Breger(1994), The new Battle for Jerusalem, The Middle East Quarterly, December 1994, Volume 1, number 4. on:

http://www.meforum.org/article/204

(16) Foundation for Middle East Peace, A conference on Prospects for A shared Jerusalem, on: <http://www.fmep.org/analysis/transcript> prospects\_shared\_jerusalem.html (visited on 15/4/2005)

17-ألبين، سيسليا (1992م)، الصراع على القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدوليـة، باسـيا، 1992، القدس، ص32-34.

18- جاد الله، محمد (1996م)، القدس بين الولاية الدينية والسيادة الوطنية في القدس، دراسـات فلـسطينية إسلامية ومسيحية، تحرير جريس خوري، القدس: مركز اللقاء، 1996، ص 341.

19- قريع، أحمد (1999م)، السلام المعلق: قراءة في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، ص 132-134.

20- صحيفة الشرق الأوسط (2011). تقرير قناصل أوروبا لدى إسرائيل والضفة يوصون بالاعتراف بالقدس عاصمة لفلسطين، العدد 11732، في 11 يناير 2011.

21-أبو جابر، إبراهيم وآخرون (1996م)، قضية القدس ومستقبلها، ج1، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996، ص260.

22- جولد، دوري (1996م)، الحل الدائم، مصدر سابق، ص 107. بقيت المطالبة بالحقوق الفلسطينية في القدس الغربية قائمة، وقد عبر عن ذلك فيصل الحسيني بقوله: "سنناقش موضوع القدس كلها وليس القدس الشرقية". أنظر مقابلة مع فيصل الحسيني، المشاهد السياسي، ع 14، حزيران 1996، ص16-22.

23- جولد، دوري ، الحل الدائم ، مصدر سابق، ص 137.

24- كنعان، عبد الله (2000م)، موقف الإسرائيليون اليهود من القدس، في: مستقبل القدس العربية، الطبعة الأولى، باريس: مركز الدراسات العربي- الأوربي، ص 322-263.

25- أنظر حاشية رقم 28؛ يؤكد ذلك دوري جولد بقوله: "ولكن مهما تطورت مفاوضات من هذا النوع من الناحية النظرية، فإن الفلسطينيين لا يزالون يطالبون خفية بالشطر الغربي من القدس، وهذا يعني أنه إذا ما وافقت الحكومة الإسرائيلية في المستقبل على تقسيم القدس، فإن هذه التسوية لن ترضي بقية الفلسطينيين في المدينة"، أنظر:

Dore Gold, Israel's rights in Jerusalem, Jerusalem Center for public affairs

26-وقد تكرر طرح "القدس البديلة" في وثيقة (ميخائيل ايتان ويوسي بيلين)، أنظر: قـراءة فـي خطط إسرائيلية للحل الدائم، الدائرة الإسرائيلية، عدد 37، مكتب الرئيس، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، إبريل 1997.

27- دوري جولد، الحل الدائم ، مصدر سابق، ص 135.

(28) See the web page of Americans for Middle East Understating on :http://www.ameu.org. (visited on 18/9/2003).

29- الحوت، شفيق( 1994م)، الدولة الفلسطينية بين الواقع والتمني، المستقبل العربي، عدد 186، بيـروت، آب، 1994، ص 30.

30- أنظـر نـص "العهد المقدس" كما نشر في صحيفة الحياة اللندنية، 2000/6/8، وعهد القدس: الشريف أنهم يعلنون تمسكهم "بالسيادة الفلسطينية الكاملة على كل ذرة تراب في المدينة المقدسة"، كما وتعاهدوا على حمايتها، في الوقت الذي ينهمك فيه الإسرائيليون في الحديث عن قدس بديله.

31- باحث في سياسة الشرق الأوسط ومدير الكلية العليا للدراسات التاريخية والسياسية والاجتماعية في جامعة إكستر.

https://www.abjjad.com/author/2799372436/%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%AF%D9%85%D8%A8%D8%B1/books

)32 (Michael Dumper( 1995), Jerusalem’s Final Status: What will be left to negotiate, The Link, op. cit, p. 13.

33- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية (2010م): تقرير صدام في الكنيست سببه ادعاء نتنياهو أن القدس غير مذكورة في القرآن، العدد 1148، في 13 أيار 2010م.

34- الموسوعة الحرة ويكيبيديا: هو دبلوماسي [إسرائيلي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84" \o "إسرائيل) شغل مناصب حكومية مختلفة. وهو الرئيس الحالي لمركز القدس للشؤون العامة. كما كان مستشاراً لرئيس الوزراء السابق [أرييل شارون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%84_%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86" \o "أرييل شارون) ورئيس الوزراء الحالي [بنيامين نتانياهو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86_%D9%86%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88" \o "بنيامين نتانياهو) خلال ولايته الأولى. في مايو 2015، عينه نتانياهو مدير عام وزارة الخارجية.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

35- أبو عامر، عدنان (2009). المعركة على القدس، الجزيرة المعرفة، 19 آذار 2009م.

**قائمة المراجع :**

أبراش، إبراهيم (2012):" ما وراء عودة الحديث عن دولة ثنائية القومية في فلسطين" .موقع الحوار المتمدن، العدد 3876،تاريخ التصفح 5/11/2012.

أبو جابر، إبراهيم وآخرون (1996م)، قضية القدس ومستقبلها، ج1، أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996، ص260.

ألبين، سيسليا (1992م)، الصراع على القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدوليـة، باسـيا، 1992، القدس، ص32-34.

جاد الله، محمد (1996م)، القدس بين الولاية الدينية والسيادة الوطنية في القدس، دراسـات فلـسطينية إسلامية ومسيحية، تحرير جريس خوري، القدس: مركز اللقاء، 1996، ص 341.

1. جولد، دوري (1996م) ، الحل الدائم ، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، بيـروت، ربيـع 1996، ص 38;
2. الحوت، شفيق( 1994م)، الدولة الفلسطينية بين الواقع والتمني، المستقبل العربي، عدد 186، بيـروت، آب، 1994.
3. زريق، إيليا (2003):"الديموغرافيا والترانسفير طريق إسرائيل إلى اللا مكان". مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت،العدد55، ص 45.

صحيفة الشرق الأوسط (2011). تقرير قناصل أوروبا لدى إسرائيل والضفة يوصون بالاعتراف بالقدس عاصمة لفلسطين، العدد 11732، في 11 يناير 2011.

عبد الرازق، علاء (2008). موقف الفاتيكان من قضية القدس: الجذور التاريخية والمواقف المعاصرة، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ص 8-12.

1. عدوان، بيسان (2007):"اتجاهات جديدة في الخطاب الإسرائيلي"، مؤتمر هرتسليا. موقع أجراس العودة..
2. علاونة، كمال إبراهيم(2009). قراءة في خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة 4 حزيران 2009.

عودة، أيمن (2009):" بين "حل الدولتين" و "حل الدولة الواحدة". دراسة منشورة على موقع الجبهة الديمقراطية للتغيير والمساواة.

غرينبيرغ، لويس.(2009):"الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني1.2.7دول: رؤية المستقبل". قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. العدد34.ص41-45.

1. قريع، أحمد (1999م)، السلام المعلق: قراءة في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، ص 132-134.
2. كنعان، عبد الله (2000م)، موقف الإسرائيليون اليهود من القدس، في: مستقبل القدس العربية، الطبعة الأولى، باريس: مركز الدراسات العربي- الأوربي، ص 322-263.

لاتندريس، آن (1998م)، السياسات الإسرائيلية تجاه القدس، في كتاب: نحو استراتيجية فلسطينية تجـاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، رام الله: جامعة بيرزيت، 1998، ص 35-32.

مرسي، مصطفى (2005): "البعد الديموغرافي في النزاع العربي الإسرائيلي". مجلة شؤون عربية، العدد 121.ص208.

المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل), ص8.

وزارة الخارجية البريطانية،2011.

1. يفتاحئيل، أورون (2012): الأثنوقراطية، سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين. ترجمة سلافه حجاوي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.ص375-376.

**المراجع الاجنبية:**

1. Dore Gold, Israel's rights in Jerusalem, Jerusalem Center for public affairs
2. Foundation for Middle East Peace, A conference on Prospects for A shared Jerusalem, on: <http://www.fmep.org/analysis/transcript> prospects\_shared\_jerusalem.html (visited on 15/4/2005
3. http://www.meforum.org/article/204
4. Marshall J. Breger(1994), The new Battle for Jerusalem, The Middle East Quarterly, December 1994, Volume 1, number 4. on: http://www.meforum.org/article/204
5. Marshall J. Breger(1994), The new Battle for Jerusalem, The Middle East Quarterly, December 1994, Volume 1, number 4. on:

Michael Dumper( 1995), Jerusalem’s Final Status: What will be left to negotiate, The Link, op. cit, p. 13.

See the web page of Americans for Middle East Understating on :http://www.ameu.org. (visited on 18/9/2003).

**مراجع لانترنت:**

http://www.aljabha.org/index.asp?i=46133

https://drkamalshehadeh.wordpress.com/author/kamalshehadeh/page/144/

https://middle-east-online.com/%D9%85%D8%A7https://www.abjjad.com/author/2799372436/%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%83%D9%84